الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

03 **أغسطس** 2023

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	6
حقوق الإنسان في العالم	26

«الداخلية» تشارك في اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص

السجن 15 عاماً وغرامة مليون ريال لـتجار البشر

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025601

شاركت وزارة الداخلية في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإتجار بالأشخاص الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 192/ 68 في أواخر عام 2013م.

ويأتي مشاركة الوزارة تماشياً مع ما دعت إليه الشريعة الإسلامية في تجريم كل ما يمتهن الكرامة الإنسانية، ولرفع الذل والاستغلال بجميع أشكاله عن الإنسان أياً كان عرقه أو جنسه أو لونه أو دينه.

وتبقى المملكة واحدة من الدول التي حاربت هذه الجريمة بأنواعها وصورها كافة، فقد صدر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في المملكة بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 40 وتاريخ 21/ 7/ 1430هـ الذي عرّف جريمة الإتجار بالأشخاص في مادته الثانية بأنه: "إكراه الشخص أو تهديده أو الاحتيال عليه أو خداعه أو خطفه، أو استغلال الوظيفة أو النفوذ أو إساءة استعمال السلطة عليه، أو استغلال ضعفه أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر"، وحدد غاياتها: "من أجل الاعتداء الجنسي أو العمل أو الخدمة قسراً أو التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء أو إجراء تجارب طبية عليه"، وقد رتب النظام عقوبات مشددة على ارتكاب هذه الأفعال أو أي منها."

المملكة انضمت لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، المعروف باسم بروتوكول باليرمو، والمكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 56 وتاريخ 11/ 6/ 1428هـ الموافق 26 / 6 / 2007 م.

وبالجمع بين ما تضمنه نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص والبروتوكول الدولي؛ تؤكد وزارة الداخلية دائمًا وفي مناسبات سابقة حرصها على مكافحة هذه الجريمة بالسبل والإمكانات كافة إدراكاً منها بخطورة هذه الجريمة وما تمثله من انتهاك لحقوق الإنسان.

وتهيب بالمواطنين والمقيمين إبلاغ الجهات الأمنية عند ملاحظة أي مؤشرات لجريمة الاتجار بالأشخاص على أحدهم أو في حال توفر معلومات حول أحد النشاطات، على الرقم (911) في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، أو من خلال تطبيق "كلنا أمن."

في الوقت الذي، أعلن الأمن العام أنه نظرًا لأهمية مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص فقد جرى استحداث وحدات إدارية وتأهيل متخصصين في جميع شرط مناطق المملكة، مبيناً أنه يعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على (15 سنة) أو بغرامة لا تزيد على (مليون ريال) أو بهما معًا.

فقد أكدَ مدير عام الجوازات الفريق سليمان بن عبدالعزيز اليحيى، أن المملكة أولت جل الاهتمام بالإنسان وكرامته، وما تبذله من جهود يأتي انطلاقًا من التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، التي تُحرم جميع أشكال الامتهان لكرامة الإنسان، وتؤكد احترامه وحفظ حقوقه، كما تولي اهتمامًا كبيرًا بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص عبر منظومة متكاملة تتمثل في إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، والانضمام إلى الاتفاقيات و"البروتوكولات" التي تُعنى بمكافحة تلك الجرائم.

وأضاف: "بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يوافق الـ 30 من شهر يوليو من كل عام - نشير إلى أن المملكة لم تكتفِ بإصدار التشريعات والأنظمة لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، بل حرصت أيضًا على تطبيقها وتفعيل ذلك من خلال الآليات والمبادرات، وتعزيز الوعي المجتمعي بالجوانب التنظيمية والقانونية والإجرائية للالتزام

بما يصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه كمبدأ راسخ وقيمة ثابتة، حيث يُعَاقَبُ كل من ارتكب جريمة الاتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو غرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بهما معًا."
وأشار مدير عام الجوازات إلى حرص المملكة -في هذه المناسبة- على مشاركة المجتمع الدولي في إستراتيجياته وأهدافه التي يسعى من خلالها إلى الحد من هذه الظاهرة وحفظ حقوق الأشخاص، وذلك من خلال الإسهام في حماية الأمن الاجتماعي الداخلي الذي يقومُ على الاحترام المتبادل بين مكوّنات المجتمع من الأفراد مع بعضهم البعض، وبين الكيانات والأفراد، ومنع المساس بالكرامة الإنسانية بأي شكل من الأشكال.
من جهته، أكّد مدير الأمن العام الفريق محمد بن عبدالله البسامي، أن المملكة أُسست على نهج الشريعة الإسلامية، التي من أولوياتها المحافظة على كرامة الإنسان وحفظ حقوقه وضمان حريته، والاتجار بالأشخاص من أبشع الجرائم، فهو ينتهك حقوق الإنسان ويسلب حريته.
وأضاف: "انطلاقًا من إيمان المملكة بأهمية مكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص بأشكالها، ومنع حدوثها، أخذت على عاتقها مواجهتها ومناهضتها ونشر الوعي بمخاطرها، وأولت اهتمامًا بالغًا بمكافحة مثل هذا النوع من الجرائم وحماية حقوق الإنسان وقيمته وحفظ كرامته ورعايته وتوفير الظروف المعيشية الملائمة لضمان تحقيق كرامته، وأنشأت هيئة خاصة بذلك ترتبط برئيس مجلس الوزراء، كما تبع ذلك إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص الذي نظم الإجراءات الواجب اتباعها لمكافحة تلك الجرائم والعقوبات المقررة بحق مرتكبيها وأوجب لضحاياها حقوقًا وضمانات خاصة، و أوكل تنفيذه إلى عدد من الجهات الرسمية التي تتعامل مع جرائم الاتجار بالأشخاص وفق الأنظمة."
ونوه الفريق البسامي بجهود وزارة الداخلية، ممثلةً في قطاعاتها الأمنية كافة في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وقال: "أولت وزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية اهتمامًا كبيرًا بمكافحة هذا النوع من الجرائم، حيث تعمل جاهدةً مع الوزارات والجهات ذات العلاقة على تحقيق الحماية الكافية ومكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص ومتابعة ضبط مرتكبيها وإحالتهم للجهات المختصة لتطبيق ما صدر في ذلك من أوامر وتعليمات لحماية الإنسان في المملكة وكذلك عملت على تأهيل عدد من رجال الأمن سنويًا بدورات مكثفة ومتقدمة للضباط والأفراد باسم دورة حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص لتعريفهم بأحدث أساليب التعامل مع هذه الجرائم لرفع قدراتهم العلمية والقانونية في هذا المجال."
وشدد على أن الأمن العام يشارك جميع القطاعات المسؤولة عن مكافحة مثل هذه الجرائم، حيث يتم استقبال البلاغات على مدار الساعة، كما يتخذ رجال الأمن العام الإجراءات الأولية وجمع الاستدلالات وفق نظام الإجراءات الجزائية وتقديم المتهمين للعدالة.
وفي موضوع ذي صلة، قال مدير عام حرس الحدود اللواء محمد بن عبدالله الشهري: إن المملكة تشارك دول العالم في الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعمل جاهدة على مكافحة هذه الجريمة بأشكالها كافة، وتسعى إلى ملاحقة ومعاقبة المتورطين فيها، تأكيداً على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم جميع أشكال الإساءة إلى كرامة الإنسان، وتؤكد احترامه وتكفل حفظ حقوقه.
وأضاف اللواء الشهري: "تولي قيادتنا الرشيدة -رعاها الله- اهتماماً بالغاً بمكافحة جريمة الاتجار بالأشخاص، من خلال إصدار نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، في المملكة، وانضمامها لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إضافة إلى الاتفاقيات العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، والتأكيد على جميع الجهات المعنية بتطبيق الأنظمة والتعليمات، وعدم التساهل مع كل من يخالفها، إضافة إلى تعزيز الوعي المجتمعي بخطورة هذه الجريمة."
وأكّد أن وزارة الداخلية تعمل بكامل قطاعاتها عامة، على تعزيز الجهود المشتركة في مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، وضبط المهربين والمتورطين في هذه الجرائم، من خلال مراقبة المناطق الحدودية والمنافذ البرية والبحرية، والتصدي بكل حزم وعزم لمحاولات تهريب الأشخاص، خاصة النساء والأطفال الذين يتم استغلالهم من قبل عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في بعض صور الاتجار بالأشخاص، كأعمال التسول والتشغيل القسري، للمساهمة في الحد من الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجريمة، ومشاركة المعلومات المتوافرة حول هذا النشاط مع القطاعات الأمنية.
ونوه مدير عام حرس الحدود بأن حرس الحدود يقف جنباً إلى جنب مع لجنة مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص لتعزيز سبل نجاح الخطة الوطنية لمنع هذه الجريمة.
من جانبه، شدد قائد المركز الوطني للعمليات الأمنية العميد عبدالله بن فهد الفارس، على أن جرائم الاتجار بالأشخاص من أخطر صور الجريمة المنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان وتمسّ كرامته وتشكّل خطراً على حياته.
وقال: "انطلاقاً من توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي العهد -حفظهما الله- ، فإن المملكة تبذل جهوداً فعّالة لمكافحة هذه الجريمة عبر منظومة متكاملة تمثّلت في الجهات كافة بشكلٍ عام، وهيئة

حقوق الإنسان بشكلٍ خاص، ومن خلال التشريعات الوطنية التي تتواءم مع الاتفاقيات والبروتوكولات الدوليّة، التي تحظر وتجرّم هذه الأفعال بشتّى صورها."

وأضاف "بالتوجيهات المستمرّة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية للقطاعات المختصة، تبذل وزارة الداخلية جهوداً مكثّفة لضبط من يرتكبون هذه الجرائم بشتّى صورها، حيث تستهدف عصابات الجريمة المنظّمة العابرة للحدود تهريب النساء والأطفال عبر الحدود واستغلالهم في بعض صور الاتجار بالأشخاص، كأعمال التسوّل والتشغيل القسري وغيرها."

وأكّد قائد المركز الوطني للعمليات الأمنية أنّ المركز يعمل على مدار الساعة على استقبال أي مكالمة أو شكوى عن حالة الاتجار بالأشخاص عبر الاتصال برقم الطوارئ (911) في مناطق مكة المكرمة والرياض والشرقية، بعدة لغات، وإحالتها بشكل فوري للجهات ذات العلاقة لاتخاذ اللازم حيالها.

توعية منسوبي "الرعاية الاجتماعية" بنظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6479896

نظّمت دار الرعاية الاجتماعية التابعة لفرع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية، بالتعاون مع فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، ورشة عمل تدريبية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر.

وتحت شعار "الوصول لكل ضحية اتجار بالأشخاص وعدم التخلي عن أي ضحية"، قدّمت الأخصائية الاجتماعية، أمل الدار، محاور هذه الورشة التوعوية، التي تهدف إلى إكساب المنسوبين بالدار المعارف والمهارات اللازمة، والتعرف على المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال حقوق الإنسان، والاتجار بالأشخاص والإطار النظامي لمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص "الإطار الوطني، الإقليمي، الدولي."

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

توجيه ملكي بتمديد العمل ببرنامج حساب المواطن والدعم الإضافي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025621

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، وبناءً على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية -حفظه الله-، بتمديد العمل ببرنامج حساب المواطن بآليته الحالية مع الاستمرار في تقديم الدعم الإضافي المؤقت لمستفيدي برنامج حساب المواطن لمدة شهرين وحتى دفعة شهر سبتمبر 2023م، إلى جانب استمرار فتح التسجيل في البرنامج، وذلك ضمن رعايتهما المستمرة بالمواطنين والمواطنات في سبيل حماية الأسر المستحقة من تداعيات الآثار المترتبة على ارتفاعات الأسعار العالمية.

ويأتي ذلك استمراراً للتوجيه الملكي الصادر في شهر يوليو من عام 2022م بتقديم دعم مالي إضافي للمستفيدين من برنامج حساب المواطن لنهاية العام المالي 2022م، وكذلك التوجيه الملكي في شهري يناير وأبريل 2023م، بتمديد الدعم الإضافي واستمرار فتح التسجيل وتمديد العمل في البرنامج حتى شهر يوليو 2023م وفق الضوابط المعلنة مسبقاً.

.

السعودية والكويت تجددان التأكيد: ملكية الثروات الطبيعية في حقل الدرة ملكية مشتركة بين البلدين فقط

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025582

أعلنت وزارة الخارجية، أن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت تجددان التأكيد على أن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، ولهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة.

كما تجددان دعواتهما السابقة والمتكررة للجمهورية الإسلامية الإيرانية للتفاوض حول الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت كطرف تفاوضي واحد، والجمهورية الإسلامية الإيرانية كطرف آخر، وفقًا لأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار.

تسريع إجراءات الشراء عبر "سوق اعتماد الإلكتروني"

"إكسبرو" توقع اتفاقية لزيادة تغطية الإنترنت للحكومة الرقمية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025593

وقّعت هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية "إكسبرو"، اتفاقية إطارية لتغطية خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية لكافة الجهات الحكومية مع عدد من الشركات المتخصصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الخاص، بحضور محافظ هيئة الحكومة الرقمية المهندس أحمد بن محمد الصويان.

وتهدف الاتفاقية التي وقّعها ممثل الرئيس التنفيذي للهيئة المهندس عبدالرزاق بن صبحي العوجان، إلى رفع كفاءة المشتريات الرقمية من خلال تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات وتسريع وصولها للجهات الحكومية، وتسريع عملية دفع المستخلصات المالية للموردين ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص، فضلًا عن توحيد أسعار ومواصفات المنتجات والخدمات.

وتأتي هذه الاتفاقية بتعاون ودعم من هيئة الحكومة الرقمية لتوفير عدد من الخدمات للجهات الحكومية وهي الوصول المباشر إلى الإنترنت(DIA) ، والاتصال الداخلي(Interconnect) ، وبروتوكول بدء الجلسة(SIP) ، حيث تُسهم الاتفاقية في دعم رحلة التحول الرقمي في المشتريات الحكومية وتعزيز الابتكار، وزيادة مساهمة القطاع الخاص ورفع التنافسية، إضافةً إلى رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والارتقاء بجودة الخدمات والمنتجات المُقدمة؛ وقد أعلنت هيئة الحكومة الرقمية بالتعاون مع هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية في وقتٍ سابق عن الأدلة الاسترشادية لهذه الاتفاقيات على الموقع الإلكتروني للهيئة وحسابات التواصل الاجتماعي، والتي تُسهم في رفع نضج المشتريات الحكومية وآلية الحصول على الخيارات والحلول المناسبة عند تأمين الخدمات المطلوبة حسب الاحتياج الفعلي.

وفي هذا الصدد أوضح نائب الرئيس التنفيذي للمشتريات الحكومية في هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية المهندس هاني بن عبدالرحمن مرزا، أن الهيئة تعمل بالتعاون مع شركاء النجاح في وزارة المالية، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، وهيئة الحكومة الرقمية، وهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية، والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، على تسهيل عملية الشراء عبر أسلوب الاتفاقية الإطارية وتسريع إجراءات شراء الجهات الحكومية عبر "سوق اعتماد الإلكتروني" للوصول إلى تجربة مشتريات سلسلة داعمة للقطاع الخاص في المملكة، إضافةً إلى التحول الرقمي الناتج من خلال أتمتة دفع المستحقات المالية للموردين من القطاع الخاص.

وأشار مرزا إلى أن هذه الاتفاقيات ستُسهم في تلبية احتياج الجهات الحكومية بزيادة تغطية خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية، ورفع كفاءة المشتريات الحكومية من خلال تسريع وصول الخدمة مقارنةً بأساليب الشراء السابقة، لينتج عن ذلك رفع كفاءة الإنفاق الحكومي والتوسع في الشراء الإستراتيجي، واستقرار في أسعار المنتجات والخدمات، مع رفع الجودة في منتجات وخدمات الاتفاقيات الإطارية، بالإضافة إلى تمكين الجهات الحكومية في رفع كفاءة وفاعلية عمليات مشترياتها.

ومن جانبه، أكد نائب محافظ هيئة الحكومة الرقمية لقطاع الاستثمار والتميز الحكومي الدكتور عبدالله بن محمد الفيفي، أن الاتفاقية الإطارية للدوائر الرقمية وخدمات الإنترنت تشكّل منعطفًا رقميًّا في مستقبل المشتريات الحكومية الرقمية، بما يسهم في دعم رحلة التحول الرقمي وتمكين بنية رقمية متكاملة ومتطورة، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية، ورفع التنافسية بين مزودي الخدمات. مشيرًا إلى الجهود التكاملية المبذولة مع شركاء النجاح من مختلف الجهات الحكومية لتنفيذ هذه الاتفاقية.

وتعرَّف الاتفاقية الإطارية بأنها أحد أساليب الشراء الحديثة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، حيث تقوم هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية "إكسبرو" بالتعاون مع الجهات الحكومية الشريكة بإبرام الاتفاقيات الإطارية نيابةً عن الجهات الحكومية كونها الجهة المختصة بالشراء الموحد للاستفادة من حجم الشراء الحكومي، ولتسهيل عمليات الحصول على الخدمات والمنتجات، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المحتوى المحلي، حيث تُسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وتوحيد مواصفاتها، واستقرار الشروط والأسعار في العقود وأوامر الشراء، إضافة إلى توفير الوقت والجهد في عملية الشراء من خلال أتمتة وتسهيل الإجراءات عبر "سوق اعتماد الإلكتروني.

المملكة تشارك في المؤتمر الوزاري لتمكين المرأة لدول مجموعة العشرين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025594

تشارك المملكة العربية السعودية في أعمال المؤتمر الوزاري لتمكين المرأة لدول مجموعة العشرين بوفدٍ تترأسه الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة د. ميمونة بنت خليل آل خليل لبحث موضوع "التنمية الشاملة التي تقودها المرأة في أعتاب التحول بين الأجيال" والتركيز على الموضوعات ذات الأولوية لدول مجموعة العشرين، وهي: التعليم، وريادة الأعمال، وإقامة الشراكات؛ لتعزيز قيادة المرأة، إضافة إلى دور النساء كصناع التغيير لمقاومة التغير المناخي والمهارات الرقمية التي تدعم المجالات ذات الأولوية.

وتأتي مشاركة الوفد في المؤتمر الوزاري لتمكين المرأة وتأكيد مكانة المملكة ودورها الريادي في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، والتزامها بتحقيق المساواة التكاملية بين الجنسين وضمان تكافؤ فرص مساهماتهم في مسيرة التحول الرقمي، عبر استعراض الجهود والمنجزات الوطنية الرائدة والنوعيّة في القطاع، ومن أبرزها تسليط الضوء على مبادرة تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومبادرة سمو ولي العهد الدولية لتمكين المرأة في الأمن السيبراني، وإبراز جهود القطاع غير الربحي الممكّنة في مجالات التغيّر التكنولوجي، بالإضافة إلى استعراض حزمة المبادرات والبرامج التي أطلقتها المملكة لتعزيز مساهمة المرأة في التنمية. وبهذه المناسبة أوضحت الدكتورة ميمونة آل خليل أن هذا الملتقى الأممي يعد فرصة لاستعراض ما تحقق من منجزات على صعيد تمكين المرأة في المملكة ضمن سياقات أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة 2030، ومشاركة المجتمع الدولي للتقدم المحرز فيما يتعلق بموضوع النقاش لهذا العام وهو الابتكار والتغيير التكنولوجي، مشيرةً إلى أن وفد المملكة المشارك سيسلط الضوء على دور مبادرات المملكة في تجسير الفجوة بين الجنسين عبر تعزيز فرص المرأة؛ لضمان مشاركتها الفاعلة في مسيرة التحول الرقمي على الصعيدين المحلي والدولي، والتي تنطلق من إيمان المملكة الراسخ بأهمية تمكين المرأة في المجالات كافة.

17ألف شهادة وقفية إلكترونية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alriyadh.com/2025595

ضمن جهودها الرامية في تنظيم القطاع الوقفي وتنميته وتمكينه، أعلنت الهيئة العامة للأوقاف عن وصول إجمالي عدد الشهادات الوقفية الإلكترونية إلى أكثر من 17,000 شهادة وقفية منها 5000 وقف خارج نظارة الهيئة في مختلف مناطق المملكة .

وتحرص الهيئة على التأكد من اكتمال متطلبات التسجيل وامتثالها للنظام تمهيداً لإصدار الشهادة الوقفية. كما يكفل استخراج الشهادة الوقفية لصاحب الوقف توفير وثيقة رسمية لحفظ حقوق الواقف والوقف، والاستفادة من الخدمات الرقمية المقدمة من الجهات الحكومية والأهلية .

وكانت الهيئة العامة للأوقاف أطلقت خدمة تسجيل الوقف إلكترونياً في وقت مبكّر من العام 2020م، وذلك بهدف تأسيس قاعدة بيانات شاملة لكافة الأوقاف المسجّلة، وتحسين تجربة رحلة الوقف، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، وتوفير الوقت والجهد على المستفيدين .

يذكر أن الهيئة العامة للأوقاف تعمل على تنظيم القطاع الوقفي والمحافظة عليه وتطوير خدمات الأوقاف المقدمة للمستفيدين والعمل على تنميته واستدامته؛ بما يحقق شروط الواقفين من خلال تطبيق أفضل الممارسات وسن اللوائح والقوانين التي من شأنها الارتقاء بالعمل الوقفي، وذلك لتعزيز دور الهيئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي وفقا لمقاصد الشريعة الإسلامية والأنظمة، ولتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة في أن تكون المملكة رائدة في القطاع غير الربحي.

المحكمة تفصل في قبول التماس إعادة النظر خلال 20 يوماً

10أيام للحكم في الاعتراض على أحكام الدعاوى المستعجلة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2139860

حصلت «عكاظ»، على نسخة من اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام، التي وافق عليها وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أخيراً، بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً، واستناداً إلى المادة (٢٤٠) من نظام المرافعات الشرعية.

وتضمنت اللائحة خمسة أبواب؛ الباب الأول أحكام عامة، والثاني الاستئناف، والثالث النقض، والرابع التماس إعادة النظر، والخامس أحكام ختامية.

وبحسب المادة الثالثة والخمسين من اللائحة، فإن المحكمة تفصل في قبول التماس إعادة النظر أو عدم قبوله بلا مرافعة، خلال مدة لا تتجاوز 20 يوماً، ما لم تقتضِ الضرورة خلاف ذلك.

وذكرت المادة الخامسة والعشرون، أن المحكمة تحكم في الاعتراض على الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة خلال

عشرة أيام من تاريخ إحالة القضية إليها، ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك. وأكدت المادة الخامسة على أنه يجوز لأطراف الدعوى الاتفاق كتابة -ولو قبل رفع الدعوى- على أن يكون الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى نهائياً بحقهم، يكون التمسك بالاتفاق الوارد في الفقرة (1) من هذه المادة أثناء نظر الدعوى لدى محكمة الدرجة الأولى.
كما بينت اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام في المادة الأولى، عدداً من الألفاظ والمقصود منها في اللائحة.
وأكدت المادة الثانية، أن تقديم الطلبات واتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في النظام واللائحة، يكون عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة من وزارة العدل، ويستغنى عن أي إجراء تحققت غايته باستخدام تلك الأنظمة.
وذكرت المادة الثالثة أنه:
-1لا يجوز الاعتراض على الحكم ممن حكم له بطلباته بمن في ذاك ولي القاصر، وناظر الوقف، ومن في حكمهم.
٢ لمن قبل تدخله في الدعوى الاعتراض على الحكم الصادر ضد من تدخل معه ولو لم يعترض المحكوم عليه.
وأكدت المادة الرابعة أنه:
-1إذا اشتملت الدعوى على طلبات مجموعها يتجاوز نصاب الدعوى اليسير المشار إليها في الفقرة (1) من المادة الخامسة والثمانين بعد المائة من النظام، جاز الاعتراض على الحكم الصادر في أيّ من تلك الطلبات.
٢ -يجوز في الدعاوى اليسيرة الاعتراض على الحكم الصادر في أيٍّ من الحالات الواردة في الفقرة (1) من المادة (الرابعة والثلاثين) من اللائحة.
ونصت المادة الخامسة على أنه:
-1يجوز لأطراف الدعوى الاتفاق كتابة -ولو قبل رفع الدعوى- على أن يكون الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى نهائياً بحقهم.
٢ -يكون التمسك بالاتفاق الوارد في الفقرة (1) من هذه المادة أثناء نظر الدعوى لدى محكمة الدرجة الأولى.

النزول عن حق الاعتراض

أجازت المادة السادسة، لمن له حق الاعتراض قبل رفع طلب الاعتراض أو بعده النزول عن حقه في الاعتراض بمذكرة يقدمها إلى المحكمة التي أصدرت الحكم أو التي تنظر الاعتراض -بحسب الحال- وإذا نزل المعترض عن حقه في الاعتراض بعد رفع الطلب؛ قررت المحكمة في جميع الأحوال قبول ترك الخصومة في الاعتراض.
وذكرت المادة السابعة، أن مدة الاعتراض تبدأ من اليوم التالي ليوم تسلم صورة صك الحكم، أو من اليوم التالي لليوم المحدد لتسلمها.
وأكدت المادة الثامنة، أنه دون إخلال بأحكام القضاء المستعجل، إذا تضمن الحكم المعترض عليه الفصل في عدة طلبات تتفاوت في مدد الاعتراض فالعبرة بأطولها مدة.
وشددت المادة العاشرة، على أنه يجب أن تشتمل مذكرة الاعتراض على الأسباب التي بُنيَ عليها الاعتراض، وطلبات المعترض، وأن يرافق المذكرة الوثيقة التي تثبت صفة ممثل المعترض -إن وجد-، إذا لم تستوف مذكرة الاعتراض ما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة؛ حكمت المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبوله.
وأكدت اللائحة أنه في الأحوال التي يحدد فيها جلسة لنظر الاعتراض، لا يجوز تأجيل الجلسة إلا لسبب يقتضي ذلك ويثبت في محضرها، ولا تؤجل للسبب ذاته أكثر من مرة، ولا تزيد مدة التأجيل على (30) يوماً، ولا يزيد عدد الجلسات في القضية على (ثلاث) جلسات، ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك.
وذكرت المادة السادسة عشرة أنه مع مراعاة أحكام نظام الإثبات، إذا اقتضى نظر الاعتراض الاستخلاف؛ فللمحكمة أن تستخلف محكمة الدرجة الأولى.
وأكدت المادة السابعة عشرة، أنه لا يضار المعترض باعتراضه.
وذكرت المادة العشرون، أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة إلى ما رفع عنه طلب الاعتراض فقط.
كما أكدت المادة الواحدة والعشرون، أن المحكمة لا تقبل أي أدلة لم تكن معروضة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان بإمكان الخصوم تقديمها، ما لم يوجد مقتض لقبولها، على أن تبين المحكمة ذلك في حكمها.
ونصت المادة الثانية والعشرون، على أنه لا يعد طلباً جديداً في الاستئناف طلب الإجراءات التحفظية والوقتية التي تهدف إلى حماية الطلب الأصلي.
ويجوز أمام المحكمة أن يضاف إلى الطلب الأصلي ما يزيد من التعويضات والأرباح والأجور، وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى.
وبينت المادة الثالثة والعشرون، أنه لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن طرفاً في الدعوى الصادر فيها الحكم

المعترض عليه، ما لم يكن الإدخال من قبل المحكمة لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة، ولا يجوز التدخل إلا ممن يطلب الانضمام لأحد الخصوم دون أن يطلب الحكم لنفسه.
وذكرت المادة الخامسة والعشرون، أن المحكمة تحكم في الاعتراض على الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة خلال (عشرة) أيام من تاريخ إحالة القضية إليها، ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك.
وحددت المادة السادسة والعشرون، مواعيد الجلسات إذا كان طلب الاستئناف مرافعاً، حيث يحدد موعد للجلسة الأولى، على ألا يتجاوز (٢٠) يوماً من تاريخ الإحالة، ويبلغ المستأنف ضده بموعد الجلسة قبل انعقادها (بخمسة) أيام على الأقل، ويمكّن من الاطلاع على مذكرة الاعتراض، وعليه تقديم مذكرة الرد على الاعتراض قبل الجلسة الأولى.
ونصت المادة السابعة والعشرون، أنه يجوز للمستأنف ضده قبل انتهاء الجلسة الأولى للمرافعة، أن يرفع أمام المحكمة استئنافاً فرعياً يتبع الاستئناف الأصلي، ويزول بزواله، وذلك بمذكرة مشتملة على البيانات الواردة في المادة (العاشرة) من اللائحة.

سقوط الحق في الاستئناف

شددت المادة الثامنة والعشرون على أنه إذا غاب المستأنف عن أي جلسة من جلسات المرافعة ومضى (60) يوماً من تاريخ الجلسة، ولم يطلب السير في الدعوى خلال هذه المدة، حكمت المحكمة بسقوط حقه في الاستئناف.
ونصت المادة التاسعة والعشرون على أن للمحكمة أن تعهد إلى أحد قضاتها تحضير القضية وتهيئتها للمرافعة، بما في ذلك دراستها وتحديد نطاق الاستئناف، وعقد جلسة تحضيرية، واستكمال المستندات، واستدعاء ذوي الشأن لسؤالهم عن الوقائع التي يرى لزوم تحقيقها، وإعداد مشروع مسودة الحكم، كما يجوز أن تعهد المحكمة بدراسة القضية الوقائع إلى الإدارة المختصة.
وبينت المادة الواحدة والثلاثون أن المحكمة تحكم في القضايا التي تنظرها تدقيقاً خلال 20 يوماً من تاريخ إحالة القضية إليها، ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك.

استيفاء النقص في الإجراءات

وأكدت المادة الثالثة والثلاثون، أنه يجوز للمحكمة في القضايا الإنهائية -التي لا خصومة فيها- استيفاء ما تراه من نقصٍ في الإجراءات.
وذكرت المادة الرابعة والثلاثون، أن للمحكمة أن تحكم خلال عشرة أيام من تاريخ إحالة القضية إليها -ما لم تقتض الضرورة خلاف ذلك- في طلب الاستئناف على الأحكام الصادرة في الأحوال الآتية:
أ- عدم الاختصاص.
ب- عدم جواز نظر الدعوى لوجود شرط التحكيم.
ج- وقف الدعوى.
عدم قبول الدعوى لعدم تحريرها.
ه عدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها.
و- عدم قبول الالتماس شكلاً.
ز - اعتبار الدعوى كأن لم تكن.
و٢- يجب على المحكمة إذا حكمت بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في الأحوال المذكورة في الفقرة (1) ن هذه المادة، أن تعيده إليها للفصل في موضوعه، ويكون حكمها ملزماً، ولا يجوز إعادة القضية في غير هذه الأحوال.
ونصت المادة السادسة والثلاثون، أنه دون إخلال بما ورد في الفقرة (4) من المادة (الخامسة والثمانين بعد المائة) من النظام؛ إذا حكمت المحكمة بسقوط الحق في الاستئناف أو بعدم قبوله، أو قررت قبول ترك الخصومة في الاعتراض، اكتسب الحكم المستأنف الصفة النهائية.

أسبابالاعتراض على الحكم

وذكرت المادة الثانية والأربعون أنه:
-1يجب أن تتضمن مذكرة الاعتراض بطلب النقض تحديد أسباب الاعتراض على الحكم، وموضعها منه، وبيان وجه المخالفة، وأثرها فيه، وما يبين سبق إبداء هذه الأسباب في الاستئناف أو عدم إمكان إبدائها فيه.
٢ -إذا اقتصرت مذكرة الاعتراض بطلب النقض على الإحالة إلى الأسباب الواردة في مذكرة الاعتراض لدى محكمة الاستئناف أو غيرها، فتعد المذكرة خالية من الأسباب.
-3إذا لم يستوف الاعتراض ما ورد في الفقرة (1) من هذه المادة؛ حكمت المحكمة تلقاء نفسها بعدم قبوله.
المادة الثالثة والأربعون أكدت أنه للمعترض ضده تقديم مذكرة برده على مذكرة الاعتراض خلال (عشرة) أيام من تاريخ تبلغه بمذكرة الاعتراض.
المادة الرابعة والاربعون، بينت أنه إذا فات موعد الاعتراض، أو أقيم على غير الأسباب المبينة في النظام، أو رأت

المحكمة أن الاعتراض غير جائز أو غير مقبول -وفقاً للمادتين (العاشرة) و(الثانية والأربعين) من اللائحة-؛ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في المحضر.

«الموارد» لـ«عكاظ»: تشغيل 36 مركز ضيافة للأطفال بالمراكز المغلقة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2139875

أوضح المتحدث باسم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية محمد الرزقي لـ«عكاظ»، أن الوزارة تعمل بالشراكة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان على تحسين بيئة العمل للعاملين عبر مبادرة قائمة لتوفير وتشغيل مراكز ضيافة الأطفال في المراكز التجارية المغلقة.

وأشار إلى أنه تم تشغيل 36 مركز ضيافة أطفال بالمراكز التجارية المغلقة وحصولهم على الترخيص النهائي، على مستوى المملكة، التي توفر فرص عمل للسعوديات من مختلف التخصصات ذات العلاقة.

وبين سعي الوزارة لتخفيف التكاليف المادية على الأم العاملة بتحفيزهن بالتسجيل في برنامج قرة، التابع لصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، الذي يغطي نحو 50% من قيمة الاشتراك لكل طفل، على ألا يتجاوز مبلغ الدعم 1,600 ريال لكل طفل من أطفال الأم العاملة.

مضيفاً، أن إحصائيات الربع الثاني 2023، كشفت عن الترخيص لأكثر 1,200 مركز لضيافة أطفال موزعين على مناطق المملكة، وهذه المراكز متاحة لجميع الأطفال من الفئة العمرية 0 إلى 10 سنوات، مشيراً إلى وجود فرص وظيفية للسعوديات للعمل في هذه المراكز، حيث يشترط أن يكون جميع الطاقم الإداري وجميع مقدمات الرعاية من السعوديات.

يذكر، أن قرار إيجاد مراكز ضيافة الأطفال في المراكز التجارية المغلقة أصدرته وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في ١٤٤٢هـ، وذلك بإلزام المراكز التجارية المغلقة التي تبلغ مساحتها ٤٠,٠٠٠م٢ وأكثر بتوفير مساحة مخصصة لمراكز ضيافة الأطفال.

أمير تبوك: القطاع الخيري الاجتماعي يخدم المواطن في المجالات كافة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2139883

رأس أمير منطقة تبوك رئيس مجلس إدارة جمعية الملك عبدالعزيز الخيرية الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز، بمكتبه بالإمارة، أمس، الاجتماع الأول لمجلس إدارة الجمعية في دورته الجديدة الـ 12 بحضور أعضاء المجلس. وفي بداية الاجتماع هنأ الأعضاء الجدد بمناسبة تشكيل المجلس في دورته الجديدة بعد أن تم انتخابهم، متمنياً لهم التوفيق.
وقدم الشكر للأعضاء السابقين على ما قدموه في الدورة السابقة، مشيداً بما يحظى به القطاع الخيري والاجتماعي من اهتمام ودعم من خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين لخدمة المواطن في شتى المجالات. واطّلع الاجتماع على تقرير أعمال الجمعية خلال الفترة الماضية الذي استعرض من خلاله المبادرات والمشاريع التي قامت بها الجمعية، بعد ذلك ناقش المجلس عدداً من النقاط المدرجة على جدول الأعمال واتخذ حيالها عدداً من القرارات.

اليمن.. دعم سعودي سخي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2139880

لم تدخر السعودية يوماً أي جهد يؤدي إلى دعم الشعب اليمني في أزمته، وما كان توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده بالاستجابة لطلب الحكومة اليمنية ومساعدتها في معالجة عجز الموازنة ودعم العملة الوطنية بـ1.2مليار دولار إلا ترجمة عملية لعمق الروابط الأخوية بين الشعبين السعودي واليمني.
إن الدعم السعودي السخي للأشقاء في اليمن نابع من حرص المملكة الدائم على المصالح العليا للشعب اليمني ومساعدته على الخروج من محنته، والعمل على إنهاء معاناته الدائمة وتحسين البنى التحتية، ودعم القطاعات الأساسية والحيوية وتحسين الحياة اليومية. ويشكل الدعم السعودي امتداداً لسلسلة طويلة من الدعم التنموي والاقتصادي ليصبح مجموع ما تم تقديمه للبنك المركزي اليمني نحو أربعة مليارات دولار أمريكي خلال عقد من الزمن، فضلاً عن الدعم الإنساني وعملية إعادة الإعمار التي تقدم عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، بالإضافة إلى الدعم الذي يقدم عبر المنظمات الدولية بتمويل سعودي.

ويستحق اليمنيون الذين تربطنا بهم أواصر الأخوة والدم والنسب والجغرافية كل هذا الدعم السخي من قيادتنا الرشيدة، والذي انعكس بشكل إيجابي على الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين، وحفّز النمو الاقتصادي بل ومنع البلاد من الانهيار الكارثي، وهو السيناريو الذي تسعى قوى الشر إلى وصول الدولة اليمنية إليه.

«الغذاء والدواء»: إحالة مندوب إلى "النيابة" لحيازة وتصنيع مستحضرات بيطرية مخالفة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2139877

أحالت الهيئة العامة للغذاء والدواء، مقيماً يعمل مندوباً في إحدى المؤسسات التجارية للمستحضرات البيطرية إلى النيابة العامة، إثر ضبطه من قبل مأموري الضبط الجنائي خلال جولات الرصد والتقصي في مدينة الدمام أثناء نقله مستحضرات بيطرية في سيارة غير مبردة وبدرجة حرارة مرتفعة وعدم وجود خرائط حرارية ومقاييس لدرجة الحرارة.

وأوضحت «الهيئة»، أنه بعد استكمال إجراءات الاستدلال تبيّن حيازة المندوب لمستحضرات دوائية بيطرية غير مسجلة، واستخدامه مواد أولية لتصنيع مستحضرات بيطرية كبخاخ لعلاج الطفيليات وبخاخ لعلاج أمراض العيون، وأظهرت نتائج التحليل عدم مطابقتها للوائح الفنية، إضافة إلى شرائه عبوات فارغة بكميات تجارية بغرض تعبئة تلك المستحضرات دون الحصول على التراخيص النظامية.

وأكدت «الغذاء والدواء»، أن حيازة وتصنيع وتركيب وتسويق مستحضر بيطري دون الحصول على التراخيص النظامية اللازمة، يعد مخالفاً لأحكام قانون (نظام) المستحضرات البيطرية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولائحته التنفيذية، استناداً لما نصت عليه المادة (27) من النظام، أن كل من خدع أو غش في المستحضر البيطري أو شرع في ذلك، أو باع أو حاز أو صنع أو ركب مستحضراً بيطرياً مغشوشاً أو فاسداً أو منتهي الصلاحية أو مخالفاً لبيانات المستحضر، أو صنع أو طبع أو حاز أو باع أو عرض عبوات أو أغلفة لمستحضر بيطري معين بقصد الغش يعد من الأفعال المخالفة، ومنوط بالهيئة إحالتها إلى جهة التحقيق المختصة - النيابة العامة - استناداً للنظام.

ووفقاً للنظام، فإن العقوبة تصل إلى السجن لمدة 5 سنوات، أو غرامة مالية لا تتجاوز 5 ملايين ريال أو بهما معاً.

ودعت «الهيئة» إلى الإبلاغ عن مخالفات المنشآت الخاضعة لإشرافها عن طريق الاتصال على الرقم الموحد (19999)، أو من خلال تطبيق «طمني.»

أجهزة لرصد السرعة وكاميرات.. تعرَّف على تفاصيل لائحة حقوق والتزامات مستخدمي النقل في إطار جهود حكومة السعودية لتطوير القطاع وتحسين خدماته للمواطنين والمقيمين

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://sabq.org/saudia/1h2y76ua8i

أوضح الدكتور زياد بن مسفر، المتخصص في الإدارة والقانون، أنه في إطار جهود حكومة السعودية لتطوير قطاع النقل، وتحسين خدماته للمواطنين والمقيمين، أصدر مجلس الوزراء السعودي قرارًا بالموافقة على لائحة حقوق والتزامات مستخدمي النقل العام بالسعودية، وذلك بعد دراسة مشروعها المقدَّم من وزارة النقل، مؤكدًا أنها خطوة ضرورية لضمان تقديم خدمة عالية الجودة، ومناسبة لاحتياجات المواطنين.

وتابع: تهدف هذه اللائحة إلى تحديد حقوق والتزامات مستخدمي النقل العام، سواء كانوا ركابًا، أو سائقين، أو مشغلين، أو مزودي خدمات، وتنظيم علاقاتهم بما يضمن تحقيق أهداف النقل العام من تحسين كفاءة التنقل، وتخفيض التكاليف والانبعاثات والازدحام المروري، ورفع مستوى السلامة والراحة والرضا للمستخدمين.

والنقل العام هو وسيلة مهمة لتسهيل حركة المواطنين، والمساهمة في تنمية الاقتصاد، والحفاظ على البيئة.. ولكن لضمان جودة الخدمة وسلامة الركاب والعاملين يجب أن يلتزم كل من يستخدم هذه الوسيلة بمجموعة من الحقوق والالتزامات، تحدد مسؤولياته وحدوده.

وأضاف: وتشتمل اللائحة على فصول عدة، تتضمن أحكامًا عامة، وأحكامًا خاصة بكل نوع من أنواع النقل العام، سواء كان نقلاً حضريًّا، أو نقلاً بين المدن، أو نقلاً جماعيًّا، أو نقلاً ذكيًّا.. وتُحدِّد المسؤوليات والصلاحيات والإجراءات والجزاءات المتعلقة بتطبيقها.

وأشار إلى أنه من أبرز حقوق مستخدمي النقل العام التي نصت عليها اللائحة: حق الحصول على خدمة نقل آمنة وسريعة ومريحة، وبأسعار مناسبة، وحق التعرف على شروط وأسعار استخدام خدمات النقل العام، وحق تقديم شكاوى واقتراحات بشأن جودة الخدمات المقدمة، وحق المطالبة بالتعويض عن أية أضرار تلحق بهم من جراء تأخير أو إلغاء أو تغيير خدمات النقل العام.

وأشار إلى أنه لإثبات هذه الحقوق تضمنت اللائحة إجراءات لضبط جودة خدمات النقل العام، مثل إجبار المشغلين على تثبيت أجهزة لرصد سرعة المركبات، وأجهزة لإصدار تذاكر إلكترونية، وإجبار المزودين على تثبيت كاميرات مراقبة داخل المركبات، وإجبار المستخدمين على استخدام التطبيقات الذكية لحجز خدمات النقل.

وأوضحت اللائحة آلية لتقديم الشكاوى والمطالبات بالتعويض؛ إذ يجب على المستخدم تقديم شكواه أو مطالبته إلى الجهة المشغلة أو المزودة للخدمة خلال مدة لا تزيد على 30 يومًا من تاريخ وقوع الحادثة، ويجب على الجهة المشغلة أو المزودة الرد عليه خلال مدة لا تزيد على 15 يومًا من تاريخ استلام الشكوى أو المطالبة، وفي حالة عدم الرضا عن الرد يحق للمستخدم رفع دعواه إلى الجهات القضائية المختصة.

ومن الجدير ذكره أن أبرز التزامات مستخدمي النقل العام التي نصت عليها اللائحة: الالتزام بقواعد السلامة والآداب العامة داخل المركبات والمحطات والأماكن المخصصة لخدمات النقل العام، والإبلاغ عن أية مخالفات أو تجاوزات تشهدها، والإظهار لأوراق التفويض أو التذاكر عند طلبها من قِبل المخولين، والإبلاغ عن أية حوادث أو طوارئ تحصل داخل المركبات أو المحطات، والتعاون مع الجهات المختصة في حالة وقوعها.

ولضمان هذه الالتزامات حددت اللائحة جزاءات لكل نوع من أنواع المخالفات، مثل غرامات مالية، أو إيقاف خدمات النقل، أو سحب التراخيص، أو إحالة المخالفين إلى الجهات الأمنية أو القضائية.
وتعد هذه اللائحة خطوة مهمة في تنظيم قطاع النقل العام بالسعودية، وتحقيق رؤية 2030 التي تهدف إلى جعل النقل العام خيارًا أولاً للمستخدمين، وتحسين جودة الحياة والبيئة والاقتصاد في السعودية.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

مذكرة تفاهم لتطوير قدرات الدين العام للعاملين في القطاع المالي

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.aleqt.com/2023/08/03/article_2595971.html

««أبرم المركز الوطني لإدارة الدين والأكاديمية المالية في مقر المركز بمدينة الرياض، مذكرة تفاهم تهدف إلى تطوير البرامج التدريبية والمبادرات التي تصب في بناء وتطوير قدرات العاملين في القطاع المالي بسوق العمل، والمختصة في مجال إدارة الدين العام.
وتركز المذكرة على تعزيز التعاون المشترك بين المركز والأكاديمية، وتعميق الوعي للعاملين في المجال المالي بشأن مهارات إدارة الدين العام، وذلك من خلال تصميم البرامج التدريبية، وعقد اللقاءات والندوات التخصصية، ونشر المعرفة والممارسات المهنية.
ومثل المركز الوطني لإدارة الدين ماجد بن مطرود مدير إدارة رأس المال البشري، فيما مثل الأكاديمية المالية عبدالله المبارك مدير إدارة الموارد المؤسسية.

اليوم

حساب المواطن: صدور الأهلية للدورة 69.. تعرف على طريقة التسجيل

المصدر: جريدة اليوم الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.alyaum.com/articles/6480023

أعلن حساب المواطن أمس الأربعاء، صدور نتائج الأهلية للدورة 69 (شهر أغسطس 2023.)
وأوضح أنه للتحقق من الأهلية، يمكن الدخول على البوابة الإلكترونية عبر هذا الرابط.

توجيه خادم الحرمين

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله -، وبناء على ما رفعه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية

والتنمية - حفظه الله -، بتمديد العمل ببرنامج حساب المواطن بآليته الحالية مع الاستمرار في تقديم الدعم الإضافي المؤقت لمستفيدي برنامج حساب المواطن لمدة شهرين وحتى دفعة شهر سبتمبر 2023.
إلى جانب استمرار فتح التسجيل في البرنامج، وذلك ضمن رعايتهما المستمرة للمواطنين والمواطنات، في سبيل حماية الأسر المستحقة من تداعيات الآثار المترتبة على ارتفاعات الأسعار العالمية.

الفئات المستفيدة من "حساب المواطن"

حاملو الجنسية السعودية.
حاملو بطاقات التنقل.
الفرد المستقل الذي يبلغ 18 سنة أو أكثر، بشرط إقامته في مسكن منفصل.

كيفية التسجيل في "حساب المواطن"

يمكن التسجيل في برنامج "حساب المواطن" بالخطوات التالية:
تسجيل الدخول إلى البوابة الإلكترونية، وإنشاء حساب جديد بإدخال البيانات التالية: رقم الهوية - رقم الجوال - تاريخ الميلاد.
استقبال رسالة نصية بكلمة المرور المؤقتة لإتمام التسجيل.
تغيير كلمة المرور.
إكمال طلب التسجيل، وتقديم البيانات المطلوبة، مثل الحساب البنكي والعنوان وبيانات الدخل.
ستظهر الوثائق المطلوبة، إن وجدت، وتُرفع قبل إتمام الطلب.
بعد الإقرار على صحة البيانات المقدمة يقدم طلب التسجيل.

مركز الملك سلمان للإغاثة يختتم البرنامج التطوعي العشرين في مخيم الزعتري

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230803/ln9.htm

واس - عمّان:

اختتم مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أمس الأول البرنامج التطوعي العشرين في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، الذي امتد من 23 حتى 27 يوليو 2023م. وجرى خلال الحملة تقديم دورات في تأهيل الكوادر الطبية في عيادة طب الألم، وعيادة طب الأطفال، وعيادة طب الأطفال «الأمراض المعدية»، وعيادة النساء والولادة، وعيادة العلاج الطبيعي، وعيادة التغذية، وعيادة الطب النفسي، بالإضافة إلى عمل دورات بالإخلاء والحرائق، ودورة بالنجارة، ودورة في الطاقة البديلة، ودورة الإسعافات الأولية، ودورة توعوية عن صحة الفم والأسنان للأطفال، فضلاً عن دورة توعوية لصحة المرأة والطفل، ودورة بالتغذية الصحية وسلامة الغذاء، استفاد منها 935 فرداً.
ويأتي ذلك ضمن المشاريع الإنسانية والإغاثية المقدمة من المملكة عبر ذراعها الإنساني مركز الملك سلمان للإغاثة لمساعدة المحتاجين واللاجئين السوريين في جميع المجالات والتخفيف من معاناتهم جراء الأزمة الإنسانية التي يمرون بها.

دشن معرض "عقول مبتكرة لوطن يصنع" .. وزير الصناعة:« نعمل على إيجاد بيئة حاضنة للابتكار والإبداع

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230803/ln4.htm

واس - الرياض:

دشن وزير الصناعة والثروة المعدنية بندر بن إبراهيم الخريف، الفعالية الأولى للابتكار الصناعي تحت عنوان «عقول مبتكرة لوطن يصنع»، وذلك بمشاركة عدد من المبتكرين وجهات منظومة الصناعة والتعدين وعدد من الجهات الحكومية الداعمة. وأوضح الخريف خلال كلمته في حفل التدشين، أن المملكة أعادت هيكلة منظومة البحث والتطوير والابتكار لتكون منظومة قوية ومدعومة من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من خلال لجنة يرأسها سموه وتضم جميع أصحاب المصلحة بما فيها وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

وأكد الخريف، أن الوزارة تعمل على إيجاد بيئة حاضنة للابتكار والإبداع لمساعدة كل مبتكر وإيجاد الطريق المناسب لدعمه، والوصول إلى الهدف المنشود وهو نقل الأفكار إما للتصنيع أو لنماذج العمل الموجودة في الصناعة وخارجها مفيدًا أن بعض الأفكار التي قدمها المشاركون قادرة على أن ترى النور قريبًا. وتهدف فعالية الابتكار الصناعي إلى استعراض تجارب المبتكرين المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتقديم الدعم والحوافز لهم للمساهمة في تحويل الأفكار النوعية إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك ضمن جهود وزارة الصناعة والثروة المعدنية الهادفة إلى تنمية البحث والتطوير والابتكار الصناعي، بما يُحقق المواءمة بين برامج ومبادرات منظومة الصناعة والثروة المعدنية واحتياجات القطاع الصناعي الفعلية ويدعم رحلة المبتكرين.

واطلع وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال جولته في المعرض المصاحب للفعالية على الأجنحة الخاصة بالابتكارات الصناعية، قدم فيها المبتكرون عروضًا عن ابتكاراتهم، كما تضمنت الفعالية ورش عمل لمناقشة برامج ومبادرات الوزارة وجهات المنظومة كمسرعات وحاضنات الأعمال الصناعية والممكنات والحوافز الأخرى، كما كرم معاليه عددًا من المبتكرين والمبتكرات نظير ما قدموه من أفكار نوعية في عدد من الأنشطة الصناعية.

سحب 55 ٪ من حمولة "صافر".. رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني:

الدعم السعودي يؤكد موقف المملكة المشرف.. ورسالة للميليشيات بشأن السلام

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230803/du1.htm

صنعاء ـ وكالات:

اعتبر رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، أن الدعم السعودي السخي للموازنة العامة للدولة رسالة أخرى حاسمة للميليشيات الحوثية الإرهابية بشأن الجنوح للسلام. وأوضح العليمي أن «الشعب اليمني ليس وحده، وأنه آن الأوان لهذه الميليشيات بعد أن جربت كل وسائل الخراب، تغليب مصلحة الشعب اليمني على مصالح قياداتها، والإصغاء لصوت الحكمة، والانحياز لخيار السلام العادل الذي طال انتظاره». ولفت إلى أن هذا الدعم «يؤكد موقف المملكة المشرف ونهجها الملتزم بدعم الشعب اليمني، وشرعيته الدستورية، وتخفيف معاناته الإنسانية، وحماية حقوقه المشروعة في إعادة إعمار وبناء مؤسسات الدولة، والسلام والاستقرار والتنمية». وأضاف رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني أن «هذا النهج الأخوي والإنساني للمملكة، مثل باستمرار صمام أمان ليس فقط للدولة الوطنية في اليمن، وإنما لدول وشعوب المنطقة برمتها، والسلم والأمن الدوليين». كما أثنى على «الجهود الحكومية، والفريقين الاقتصاديين في البلدين الشقيقين، والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن التي أثمرت هذا الدعم السخي للوفاء بالالتزامات الحتمية للدولة، ومواصلة إصلاحاتها الشاملة في مختلف المجالات.«

من جانب آخر أعلنت الأمم المتحدة، الأربعاء، أن أكثر من نصف كمية النفط الموجودة على متن الناقلة «صافر» المهجورة قبالة ميناء الحُديدة اليمني في البحر الأحمر، تم نقلها إلى سفينة بديلة بعد نحو أسبوع من بدء عملية السحب. وأطلقت المنظمة الأممية، الأسبوع الماضي، عملية سحب حمولة الناقلة البالغة أكثر من مليون برميل من الخام الخفيف إلى السفينة الجديدة، في عملية تهدف إلى تجنّب كارثة بيئية في المنطقة. وقال المنسق المقيم للأمم المتحدة في اليمن ديفيد غريسلي إن «أكثر من نصف النفط الموجود على متن السفينة تم نقله إلى السفينة البديلة في الأيام السبعة الماضية»، وكان غريسلي أعلن سابقاً أن عملية النقل بأكملها ستستغرق أقل من ثلاثة أسابيع.

«مسك" 10 آلاف وظيفة تقنية

المصدر: جريدة البلاد الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
اضغط هنا

البلاد – الرياض
وقعت مؤسسة محمد بن سلمان "مسك" مذكرة تفاهم مع شركة سامسونج للإلكترونيات المحدودة؛ تهدف إلى إطلاق النسخة الخامسة من "برنامج سامسونج للابتكار" الهادف إلى تزويد المستفيدين بالمهارات اللازمة، لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المملكة.
وتأتي النسخة الخامسة من البرنامج التعليمي العالمي بمشاركة 85 متدربًا ومتدربة في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتمكين وتطوير الطاقات الشبابية، وتعزيز قدراتها في المجالات الحيوية الواعدة ذات الصلة، ودعم مستقبل التقنية؛ حيث يسعى مسار" مسك المهارات" إلى تحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية لمؤسسة مسك، المتمثل في استحداث 10 آلاف وظيفة من قبل الشركات الناشئة المدعومة، أو التي أُطلقت من خلال برامج المؤسسة.

التويجري: السعودية تتصدر عالمياً في العطاء الإنساني

المصدر: جريدة البلاد الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
اضغط هنا

البلاد – الرياض
أشاد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري، بالجهود الإنسانية الكبيرة، التي ينفذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية على المستويين الإقليمي والدولي، مشيرًا إلى حجم الإنفاق على المشاريع والبرامج الإنسانية المنفذة، جعل المملكة في مقدمة دول العالم في العطاء الإنساني.
وأضاف خلال اجتماعه مع المستشار في الديوان الملكي المشرف على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، أن المركز أصبح الذراع الإنساني للسعودية، وتلتقي رسالته مع رسالة المنظمة، ما يجعل التعاون المشترك بينهما يشكل توأمة ذات بعد وأثر إنساني ينطلق من المملكة.
وخلال الاجتماع جرى مناقشة الشراكة في تنفيذ المشاريع الإنسانية، فيما بين المركز والمنظمة العربية في إطار مشاريع وبرامج محددة تخدم ضحايا الكوارث، في إطار شراكة العمل الإنساني، وعبر د.التويجري عن شكره للدكتور الربيعة وجهود المركز.

حماية البيئة.. رؤية ومبادرات مستدامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2139848

كنانة دحلان

ندرك أنّ الاستدامة البيئية تستهدف الحفاظ على البيئة ومواردها والحد من التأثير السلبي عليها لضمان وجودها للأجيال الحالية والمستقبلية، وبما يحقق التوازن بين البيئة والاقتصاد والمجتمع.

من هنا تمضي المملكة بجهود حثيثة انطلاقاً من رؤية 2030 نحو تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية المستدامة بجميع أشكالها، كمحور أساسي في التخطيط وتأسيس البنية التحتية وتطوير السياسات والاستثمار، ومن ذلك حماية البيئة وتنمية الغطاء النباتي وتقليل آثار التغير المناخي من خلال الاعتماد على الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الكربون وصولاً إلى الحياد الصفري، في ظل استراتيجية وطنية تستهدف حماية البيئة، والحد من التصحر، وتعزيز التنوع الأحيائي، بما يحقق بيئةً أكثر استدامةً، ويرتقي بجودة الحياة بمختلف مكوّناتها، ولتُلهمَ رؤيةُ بلادِنا العالمَ من خلال تعاملها المسؤول مع التحدّيات المعاصرة، عبر تبنّي رؤية شمولية للنظم البيئية الثمينة وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة مع الحفاظ على توازن المياه واستعادة التنوُّع البيولوجي وحماية الموائل الفريدة والمحميات الطبيعية.

لقد جاء إطلاق سمو ولي العهد لمبادرتَي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ليؤكدَ المُضيّ قُدماً نحو تحقيق هذه الاستراتيجية التي تسعى إلى الوصول إلى التنمية المستدامة عبر تعزيز الاقتصاد الأخضر، ومكافحة التغيُّر المناخي، وتطبيق الاقتصاد الدائري للكربون، والحفاظ على النُّظم البيئية، وزيادة المساحات الخضراء.

ولعلّ الاستعدادات الجارية لبناء أكبر مصنع على مستوى العالم في نيوم لإنتاج الهيدروجين الخالي من الكربون اعتماداً على مصادر الطاقة المتجددة، إضافة إلى إعلان شركة البحر الأحمر الدولية اكتمال تركيب 750 ألف لوح شمسي لتشغيل المرحلة الأولى من «وجهة البحر الأحمر» من خلال 5 محطات شمسية، نقول: لعل ذلك يجسّدُ الحرصَ على تحقيق الاستراتيجية البيئية، والالتزام البيئي الطموح بالاعتماد على الطاقة المتجددة، ودعم الاقتصاد الأخضر في إطار تنويع مصادر الدخل.

لقد حقق القطاع البيئي خلال مسيرته حزمة من المنجزات، كان أبرزها اعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة، ونظام البيئة الجديد، وإطلاق مبادرات عالمية للبيئة، وغيرها الكثير.

وقد جاء التحوّل في الأطر المؤسسية لقطاع البيئة، بُغيةَ ضمان جودة التنفيذ والاستدامة، بإنشاء 5 مراكز متخصصة في المجالات البيئية، وتوفير المُمكّنات اللازمة للنهوض بها، وهي: المركز الوطني للأرصاد، المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي، المركز الوطني لإدارة النفايات، والمركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية إلى جانب إنشاء صندوق البيئة والقوات الخاصة للأمن البيئي.

إن جهود المملكة الخضراء تعمل على استعادة النظم (الإيكولوجية)، من خلال الاستثمار في التقنيات المستدامة وإطلاق الحملات والمبادرات إسهاماً في تعزيز التنوُّع الأحيائي، نظراً لما تمتلكه بلادُنا من مُقدّرات بيئية وطبيعية تعزز قدراتها على استعادة النظام الإيكولوجي وتحقيق الأهداف المناخية الطموحة.

وقد اتسمت جهود المملكة تجاه الحفاظ على البيئة بتوزّعها على عدة مواقع، منها: الرياض الخضراء، حديقة الملك سلمان، نيوم، البحر الأحمر، السودة، مع ثراء برامجها ومبادراتها مثل: مبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة، البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الاستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، إضافة إلى توقيع المملكة اتفاقيات دولية لحماية الحياة الفطرية، وإقرار أنظمة للمحافظة على البيئة وإثراء التنوع الأحيائي في المنتزهات الوطنية، ثم الحفاظ على الشُّعب المرجانية، وتطوير المحميات الطبيعية ومراكز أبحاث الحياة الفطرية وتوطين الحيوانات في المحميات مع الحرص على إعداد برامج توعوية وتدريبية للمجتمعات المحلية.

وأمام هذه المبادرات المُلهمة والممارسات المتميزة، فإنّ الأمر يستدعي توحيد الجهود تجاه القضايا البيئية وتكاملها من

خلال التعاون بين الجهات الحكومية المعنية بالغطاء النباتي وأنسنة المدن، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة كجمعيات البيئة ومجالس الأحياء لغرس ثقافة الإصحاح البيئي؛ وحماية النظم البيئية في الوعي الجَمْعيّ.
كما نرى إمكانية تعزيز الوعي البيئي وخلق ثقافة الاستدامة من خلال ترسيخ مفاهيم: «صداقة البيئة» و«مكان العمل المستدام»، «وريادة الأعمال الخضراء»، و«المشاريع الخضراء» التي تعزّز الولاء مع المستهلكين، إضافة إلى نشر مفاهيم «مزارع الرياح» و«استخدام الألواح الشمسية» في الذاكرة المجتمعية ومنظمات قطاع الأعمال، بما يقلل من البدائل الملوِّثة للبيئة.
إنّ الأفكارَ والممارساتِ والتجاربَ التي تُثري الاستدامة البيئية تحتاجُ إلى مزيد من الجهود الجماعية التي تحقق منظومة القيم وتغرس الوعيَ بأهمية هذا المسار في دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبلورة البُعد الإنساني وتعظيم الأثر الاجتماعي لكافة المبادرات، بما يتواكب مع رؤية المملكة 2030 وحرصها على تحقيق جودة الحياة انطلاقاً من محاور الرؤية في بناء: (مجتمع حيوي ووطن طموح واقتصاد مزدهر)، ومرتكزاتها المستندة إلى: (عمقها العربي والإسلامي، وقوتها الاستثمارية، وأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي.(

ماذا تريد الموظفات؟

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://www.al-jazirah.com/2023/20230803/ln1.htm#google_vignette

د. محمد بن إبراهيم الملحم

الحديث عن الموظفات يتمم ما ذكرته في مقالتي السابقة «ماذا تريد المعلمات؟» فهن يشتركن مع المعلمات في كثير مما ذكرته سواء بمراعاة خصائصهن الأنثوية في مسألة دمج الطلاب الذكور في مدارس البنات، وفيما يتعلق أيضاً بالمباني المدرسية المخصصة للطلاب الذكور واستخدامها للطالبات، وبدون شك فإن الطالبات يشتركن في هذا المطلب أيضاً، ولكن للموظفات مطالبهن الخاصة بهن وأقصد بهن كل الموظفات اللاتي لا يمارسن التدريس في مجال التعليم كالمديرة والوكيلة أو المساعدة والمشرفة التربوية والموظفة الإدارية والمرشدة الطلابية ومحضرة المختبر وكذلك العاملة المدرسية، وكذلك ينطبق بعض ما سأورده هنا على الموظفات العاملات في القطاعات الأخرى غير التعليم فماذا تريد الموظفات؟ يردن في الواقع أن تتوفر لهن متطلبات صيانة المدرسة من خلال شركات محترمة لا تحتاج من يتعقب وراءها صحة العمل، فالمرأة لا تملك الخبرة الكافية لتتأكد أن العمل المنجز للصيانة تم بشكل سليم كما هو حال أغلب الرجال، ولذلك تستغل كثير من شركات ومؤسسات الصيانة العاملة في مدارس البنات أو الفروع النسائية الحكومية نقطة الضعف هذه لتؤدي عملها بجودة أقل، وهو ما يدر عليها مردوداً أكبر بالطبع، وذلك في ظل غياب متابعة العمل بواسطة من يملكون الخبرة.
ويردن أيضاً أن تتوفر لهن فرص التدريب كما تتوفر لزملائهن الرجال كمّاً وكيفاً لترتقي مهارات الموظفات القيادية إلى مستويات ممتازة تؤهلهن لاستلام المناصب بجدارة، أما التكليفات الشكلية مع نقص الخبرة فهو يضر المرأة العاملة إذا يلقي بها إلى تجربة الفشل سريعاً، وسبق أن كتبت عن ذلك في مقالة سابقة بهذه الجريدة بعنوان «القيادات التربوية النسائية فرصة تاريخية» وهذا رابطها https://www.al-jazirah.com/2016/20160901/ln27.htm حيث أثنيت فيها على حرص الوزارة على تعيين قيادات نسائية في منصب مدير عام بيد أني أشرت إلى أنها تعيينات خلت من ثلاثة مقومات مهمة مما جعل دور المرأة القائدة بالوزارة نمطياً وربما أقل من النمطي فلم يرتق بالنظرة السلبية نحو قدراتها، وتلك المقومات الثلاثة هي: التدريب والتمكين وكمال المشاركة، وأكدت أن التدريب يتجاوز شكله النمطي بالدورات التدريبية إلى أنماط حديثة من التوأمة أو التدريب الموجه Coaching وأما التمكين فيكمن في المعرفة الإدارية

الضرورية ونطاق الصلاحيات لأن نقص المعرفة الكبير لدى بعض القيادات النسائية (خاصة في مجال التعليمات والأنظمة الإدارية) يجعل صلاحياتهن رهن الاعتقال لدى قدامى أصحاب الخبرة وإن كنت أرى أن هذا الجانب حصل فيه تقدم كبير مؤخراً.

تريد الموظفات أيضاً أن تتوفر لهن أنماط وظيفية مرنة حتى لو انعكس ذلك على نظام الرواتب وأقصد بذلك أولئك الموظفات (وحتى المعلمات) اللاتي تكون لديهن ظروف تجعلهن في حاجة إلى دوام قصير ليتمكنّ من العودة لمنازلهن للقيام ببعض الواجبات المهمة التي لا يمكن أن يقوم بها غيرهن فالموظفة أم ترعى طفلها ويحتاج إليها وهي من تنشئه وتربيه ولكنها لا تبدع في ذلك مع ضغوط العمل وأولها مدته الزمنية الطويلة نسبياً وهناك بعض الموظفات يمارسن العمل لا لهدف الجانب المادي في المقام الأول ولكن لكونه مجالاً اجتماعياً يدمجهن أكثر في الحياة ويجعل لها طعماً مختلفاً، وهن على استعداد للتضحية بجزء من الراتب مقابل أن يخف ضغط العمل ويتوفر لها وقتٌ أطول لرعاية أولادها ولا يمكن تصور حدوث ذلك في ظل النظام التقليدي الجامد للوظيفة وإنما يفترض أن يتم إبداع نمط مرن خاص بالمرأة العاملة الأم.

منذ ولادة الطفل حتى تتأسس مهاراته الأساسية من قراءة وكتابة وحساب ويصبح أكثر استقلالاً عند سن العاشرة فإن الأم هي من تلعب الدور الأساس في تنشئته، وإبداعات الأم في هذه السنوات العشر يترتب عليها متطلبات لابد من مراعاتها في حق الأم الموظفة ولابد أن تتمثل الجهات التي توظف المرأة هذا الدور البنائي لأفراد المجتمع وتقدم ما يدعمه من خصائص تساعد الأم على رعاية أبنائها الرعاية التي تليق بصناعة المستقبل لبلدنا الغالي، وهنا أرى أن تتاح الوظيفة «المرنة» لمن ترغب من هذه الفئة (وبالمثل يكون نصاب المعلمة الأم التدريسي أقل من غيرها)، ويكون ذلك لكل أم لديها أبناء أقل من عشر سنوات، كما إن على المؤسسة التعليمية أن تقدم برامج تدريبية للموظفة الأم ترتقي بثقافتها ووعيها في رعاية أطفالها وأبنائها.

رعاية الطفل يقابلها أيضاً رعاية كبير السن المريض أو المقعد والذي يقرر الأطباء حاجته للرعاية أو الخدمة الشخصية المنزلية فمثل هؤلاء غالباً ترعاهم النساء اللاتي يعشن معهم: ابنته أو أخته مثلاً، وهنا ينبغي أن تحظى هؤلاء أيضاً بنفس الفرصة في نظام الوظيفة المرن ليتمكنّ من القيام بواجبهن في رعاية مواطنين خدموا بلدنا واستحقوا أن يكون لهم من يرعاهم في عجزهم دون ضغوط مهنة تقلل من كفاءتهم في الخدمة والرعاية.

وجدير بالذكر أن نشير إلى اهتمام حكومتنا الرشيدة بكبار السن من خلال رؤيتها السديدة حيث تم إنشاء مجلس شؤون الأسرة والذي أنجز لائحة نظام حقوق كبار السن ودليل الخدمات المقدمة من القطاعات لكبار السن ونظام المراكز النهارية لكبار السن وأما استراتيجيته للأسرة السعودية فقد أسسها على ثلاثة أركان: إستراتيجية للطفل وأخرى للمرأة وثالثة لكبار السن. كل هذا يدعو إلى أهمية أن تراعي الجهة التعليمية (وكل الجهات الحكومية الأخرى) علاقة أحد أفرادها (الموظفة) بهذه الفئة المهمة والتي تتطلب أن تتاح لها الظروف الملائمة للقيام بهذا الواجب الإنساني والإسلامي الذي تتميز به حضارة بلادنا عن غيرها من الحضارات التي مآل كبير السن فيها إلى دار العجزة فقط. ما لم تراعِ المؤسسات شخصيتنا الحضارية من خلال تنظيمات تحفظ هذه الهوية الاجتماعية الجميلة فإنها قد تتآكل مع الزمن ونخسرها كحضارة متفردة لنذوب تالياً في قيم الحضارة المادية الزائفة.

المنظومة العدلية والشرعية والقانونية والحقوقية في رؤية 2030

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
اضغط هنا

د. سهيلة زين العابدين حماد

من أهم أسس ومقومات رؤية 2030؛ إرساء قواعد راسخة لمنظومة عدلية وشرعية وقانونية بهدف تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق، وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية، وتحمي حقوق الإنسان، وتحقّق التنمية الشاملة.. وتقوم هذه المنظومة العدلية على أربعة مشاريع كبرى، هي:

(1)مشروع نظام الأحوال الشخصية، الذي أحدث تغيُّرات جذرية ليس في المجتمع السعودي فقط، وإنما في العالم الإسلامي بأسره، ويتمثل في الآتي:

أولًا: تحديد سن أدنى للزواج بإتمام 18 سنة: فمن مقاصد الشريعة الإسلامية أنّ الزواج لا يتم إلّا بإرادة الزوجين، ولا تكتمل إراداتهما إلّا بإتمام سن 18 سنة، فجاء في المادة التاسعة من نظام الأحوال الشخصية: «يمنع توثيق عقد الزواج ما لم يتم الزوجان ثمانية عشر عامًا».. حيث ثبت علميًا وطبيًا بأنّ الجهاز التناسلي للمرأة لا يكتمل إلّا بعد إتمامها سن 18 عامًا لتتحمل العلاقة الزوجية والحمل والولادة.

ثانيًا: إلغاء الكفاءة بالنسب في الزواج، الذي كان وراء الكثير من المآسي، بإعطاء أحد أفراد الأسرة من الذكور من الإخوة والأعمام وأولاد الأعمام، وأحيانًا زوج الأخت حق إقامة دعاوى تطليق الزوجة من زوجها بدعوى عدم الكفاءة في النسب، وقد أغلقت الفقرة (2) من المادة (14) الستار عن هذه المأساة بقولها: «العبرة في كفاءة الرجل بدينه، ولا يعتد بالكفاءة فيما عدا ذلك.«

ثالثًا: الذمة المالية المستقلة للمرأة: أقر نظام الأحوال الشخصية السعودي بالذمة المالية المستقلة للزوجة، فالمادة (38) نصّت على أنّ «المهر ملك للمرأة، لا تجبر على أي تصرف فيه»، وبيّنت المادة (45) الآتي: يحق للزوجة الامتناع عن الدخول والانتقال إلى بيت الزوجية حتى تقبض مهرها للحال، ويهيئ لها المسكن المناسب، ولها الحق في النفقة خلال هذه المدة.. وإذا رضيت الزوجة الدخول قبل أن تقبض مهرها فيبقى ديْنًا في ذمة الزوج.. والفقرة (4) من المادة (43) تناولت حقوق الزوجة على زوجها وقررت: «ألا يتعدى على أموالها.«

رابعًا: إلزام الزوج بالنفقة على زوجته حتى لو كانت موسرة في المادة (46)، وقد حسمت هذه المادة الجدل حول راتب الزوجة، من حقها أم من حق زوجها، بناءً على ما تردد كثيرًا في كتب الفقه القديمة أن تحبس المرأة نفسها لزوجها في بيتها مقابل نفقته عليها.

(2)مشروع نظام المعاملات المدنية، ويهدف إلى تنظيم العلاقة بين الأفراد في تعاملاتهم.. وأهم ما جاء فيه: توفير البيئة العدلية للمواطنين والمقيمين في السعودية، وتهيئة البيئة الاقتصادية للمستثمرين، بحيث يعرف كل فرد ما له وما عليه، وبه سيتمكّن كل شخص من معرفة حقوقه وواجباته من دون الرجوع إلى المحكمة.

(3)مشروع النظام الجزائي للعقوبات البديلة، الذي يهدف لخفض تكاليف عقوبات السجن السالبة للحرية بالعقوبات البديلة، وتطبيق المبادئ والنظريات الجنائية الحديثة، كنظريات الحد من العقاب وانحسار الجرائم، وتحقيق العدالة الجنائية، وحماية حقوق الإنسان.. ونقلت المصادر أنّ عددًا من الجهات تواصل دراسة شاملة لآلية نظام للعقوبات البديلة مع اتأكيد على انحصار الجهات المخولة بإيقاع العقوبات في المحاكم دون غيرها.

وتتمثل أبرز ملامح النظام في حصر نطاق العقوبة في الأفعال المنصوص عليها بنص نظامي، وحصر العقوبات التي توقعها جهات المحاكمة على العقوبات المنصوص عليها نظامًا، وهو ما يعرف بمبدأ «شرعية الجرائم والعقوبات»، والتأكيد على حصر المساءلة الجزائية على شخص مرتكب الجريمة دون غيره، وهو ما يعرف بمبدأ «شخصية العقوبة»، يُضاف إليها التأكيد على أنّ الأصل هو براءة المتهم من الاتهام المنسوب إليه، وهو ما يُعرف بمبدأ: أنّ المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

(4)مشروع نظام الإثبات، ويهدف إلى مواكبة التطورات الحديثة وتنظيمها وفق القانون وذلك بهدف الوصول إلى العدالة وتحصيل كل ذي حق حقه باتباع الوسائل القانونية التي حددها هذا النظام.

وستُسهم هذه المنظومة العدلية في إمكانية التنبؤ بالأحكام، ورفع مستوى النزاهة، وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة.

وقد روعي في مشاريع الأنظمة الأربعة الأخذ بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية.

وأولت المملكة مرافق القضاء عناية كبرى، باعتباره دعامة للعدل وركيزة لدفع الظلم، واستيفاء الحقوق، وفصل الخصومات، وقطع المنازعات. وخصصت الدولة ميزانيات وافرة لإعلاء شأن المؤسسات العدلية ورفع كفاءة العاملين بها والمنتسبين إليها.. وقد خطت وزارة العدل نحو أوسع إصلاحات للمرفق العدلي على مستوى المحاكم المتخصصة وزيادة عدد القضاة وتطبيق التعديلات القانونية، وتعزيز مبادئ تأصيل حق المواطن والمقيم في التقاضي.

المنظمة الدولية للهجرة: فرار 4 ملايين شخص من الصراع في السودان

المصدر: موقع الامم المتحدة الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م
https://news.un.org/ar/story/2023/08/1122522

قالت المنظمة الدولية للهجرة اليوم الأربعاء إن الصراع في السودان أجبر ما يقرب من أربعة ملايين شخص على الفرار من ديارهم خلال ما يزيد عن 100 يوم.

وأظهرت أحدث بيانات مصفوفة تتبع حركة النزوح الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة أن المواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع أدت إلى نزوح عدد هائل من الأشخاص، حيث لجأ أكثر من 926 ألف شخص إلى خارج البلاد، بينما نزح 3.02 مليون شخص داخليا.

ووفقا لأخر إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للهجرة بشأن الوضع الإنساني في السودان، أُجبر الأفراد على مغادرة جميع ولايات السودان التي يبلغ عددها 18 ولاية، بينما تتركز النسبة الأعلى من النازحين في ولايات نهر النيل (15 في المائة) والشمالية (11 في المائة) وشمال دارفور (9 في المائة) والنيل الأبيض (9 في المائة).

وأفادت الفرق الميدانية التابعة للمنظمة الدولية للهجرة بأن 71 في المائة من إجمالي النازحين فروا من ولاية الخرطوم.

وأوضحت المنظمة أن التقديرات الحالية لحالات النزوح على مدى الأيام الـ 108 الماضية تفوق إجمالي الحالات المسجلة خلال السنوات الأربع الماضية. لكنها أشارت أيضا إلى أن الوصول إلى العديد من المناطق لا يزال مستحيلا بسبب القتال، ما يعني أن التقييمات الحالية استندت إلى تقارير أو تقديرات أولية.

Tweet URL

ظروف لجوء صعبة

ووصل اللاجئون القادمون من السودان إلى دول الجوار بما فيها مصر وليبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا .

وقالت المنظمة إن المواطنين السودانيين شكلوا أكثر من ثلثي أولئك اللاجئين، بينما كان الثلث المتبقي من جنسيات أخرى، ومن والعائدين لبلدانهم.

وكان المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي قال بمناسبة مرور 100 على اندلاع الصراع في السودان إن" **الوقت قد حان لجميع أطراف الصراع لإنهاء هذه الحرب المأساوية على الفور.**"

وقالت المفوضية السامية إن الظروف كانت" **مروعة** "بالنسبة لأولئك الذين تركوا البلاد بحثا عن مأوى في البلدان المجاورة في ظل ازدحام مخيمات النازحين، وموسم الأمطار الذي يلوح في الأفق والذي يجعل إعادة التوطين وإيصال المساعدات أكثر صعوبة.

ورددت المنظمة الدولية للهجرة هذه المخاوف حيث حذرت من أن الأمطار تنذر بوقوع فيضانات والتي يمكن أن تُفاقم الأوضاع الهشة بالأساس.

على بعد خطوة من المجاعة

بدوره، حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اليوم الأربعاء من تفاقم الجوع والنزوح بسبب الحرب الخارجة عن السيطرة.

وقال المكتب إن 6 ملايين شخص في السودان – أي ما يعادل 13 في المائة من إجمالي السكان – على بعد خطوة واحدة من المجاعة، وفقا لأخر التحليلات للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

ويواجه أكثر من 20 مليون شخص في البلاد مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاع والتردي الاقتصادي والنزوح الجماعي.

الصراع في السودان يفاقم النزوح والجوع

أزمة صحية

ومنذ منتصف نيسان/أبريل، تسبب الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في عمليات نزوح وقتل وإصابات وأزمة إنسانية متفاقمة.

وتتواصل الأنباء عن أعمال نهب وهجمات على المؤسسات العامة واستيلاء على منازل خاصة في العاصمة الخرطوم، فيما تستمر الاشتباكات في أربع ولايات من ولايات دارفور الخمس.

وفي الأسبوع الماضي، سجلت منظمة الصحة العالمية حالات إصابة بأمراض معدية وأمراض أخرى بين النازحين الذين بحثوا عن مأوى في مواقع يصعب الوصول إليها، حيث الخدمات الصحية محدودة. كما ذكرت المنظمة أن أكثر من 50 منشأة صحية قد تعرضت للهجوم.

وحذرت منظمة الصحة العالمية من أن الأزمة الصحية أثرت على المنطقة بأكملها. كما يخشى العاملون في المجال الإنساني أن يتدهور الوضع بالنسبة للمدنيين المستضعفين المحاصرين بين فكّي النزاع.

كاريكاتير

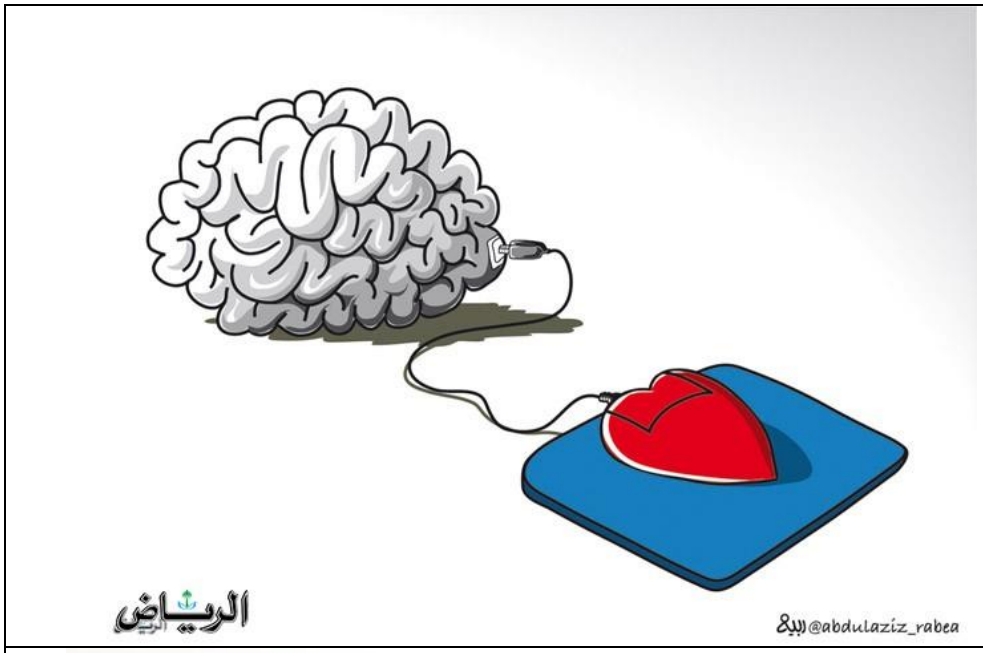	المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م https://www.alriyadh.com/2025674
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 محرم 1445هـ - 03 أغسطس 2023م https://www.aleqt.com/2023/08/03/article_2595856.html